دور القطاع الخاص في الشؤون الاستراتيجية والأمنية: بين تقاسم الأعباء مع الدولة أو الخروج عن سطوتها

Role of private sector in strategic and security affairs: between burden-sharing with state or breaking out of its control

جميلة علاق[1]، رميساء قراري[2]

[1]كلية العلوم السياسية جامعة قسنطينة3، djamila.allag@univ-constantine3.dz

[2]كلية العلوم السياسية جامعة قسنطينة 3 ، roumeissa.karari@univ-constantine3.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/14 تاريخ القبول: 2023/02/01 تاريخ النشر: 2023/06/15

ملخص:

رغم تراجع القوة العسكرية كأداة مثلى للمجابهة، وانحسار الميزانيات الدفاعية تراجع كثير من الساسة عن نشر قوات ضمن مهام خارجية، كما وجدت الدولة خيارها الاستراتيجي في الاستثمار في الأسواق الدفاعية.

تكمن أهمية البحث في تحولات ما بعد الحرب الباردة التي فتحت المجال لازدهار سوق الجيوش الخاصة، ما جعل الدول تلجأ إلى تهجين قواتها المسلحة النظامية بتلك الجيوش، سواء كانت مرتزقة أو ميلشيات وحتى شركات أمنية خاصة، مشكلة ما يعرف بالثنائية العسكرية، ومن أهم النتائج المتوصل إليها في البحث هو رغم تمحور نشاط مختلف الجهات الأمنية غير النظامية خارج إطار الدولة، إلا أنها تعتبر وسيلة من وسائلها القتالية الحديثة، وهذا لتحقيق أهدافها من جهة وتقليص أعباء الحرب المادية والبشرية من جهة ثانية، ولبلوغ الغايات النظرية والمعرفية للبحث تم توظيف المنهج الوصفي والاستعانة ببعض الاقترابات كالجماعة مع توظيف ميكانيزم المقارنة والتحليل النقدي في مناقشة الأفكار ووجهات النظر.

كلمـات مفتاحيـة: الأمـن، الـدفاع، القطـاع الخـاص، الشـؤون الاسـتراتيجية، المنطقـة المغاربية.

Abstract:

Despite the decline of military force as an ideal tool for confrontation, and the decline in defense budgets, many politicians have retracted the deployment of forces within foreign missions, and the state has found its strategic choice in investing in defense markets.

The importance of the research lies in the post-Cold War transformations that opened up the way for the private armies market to flourish, which made countries resort to hybridizing their regular armed forces with those armies, whether they were mercenaries, militias and even private security companies, the

problem of what is known as the military duality, so the main result of this article where these irregular security forces are active outside the framework of the state However, it is considered one of its modern means of combat, and this is to achieve its goals on the one hand and reduce the material and human burdens of war on the other hand.

To achieve the theoretical goals of the research, the descriptive method was employed, with group approach and the comparative critical analyses.

Keywords: Security; defense; private sector; strategic affairs; Maghreb

المؤلف المرسل: جميلة علاق: djamila.allag@univ-constantine3.dz

مقدمة:

تثير فكرة تنامي دور الفواعل المسلحة من غير الدول على غرار الميلشيات والمرتزقة والشركات الأمنية الخاصة بعد الحرب الباردة مفارقة واضحة، ففي حين تراجع دور الدول وجيوشها الوطنية وعجزهم عن توفير الحماية لكياناتها ومواطنيها، في ظل بيئة تتسم بالنزاعات الداخلية والتهديدات الأمنية المعقدة. تزايد دور الفواعل الأمنية الجديدة القائمة على فكرة السوق الحرة والمنافسة، اللتان مهدتا الطريق لما يعرف بخصخصة الأمن وبروز الشركات الأمنية والجيوش الخاصة، حيث بدت هذه الفواعل العسكرية أكثر قدرة على إدارة الحروب الحديثة والإسهام في تكوين وتدريب الجيوش، مما أدى إلى تزايد دورها في الشؤون الدفاعية والأمنية.

وقد كان أول استخدام علني للشركات الأمنية الخاصة في الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 حينما تدخلت شركة "بلاك ووتر" الأمريكية، كداعم للجيش النظامي في المواجهات العسكرية الساخنة مع الميليشيات والعصابات والحركات والمجموعات المسلحة، التي تسود بعض الدول والمناطق المضطربة في العالم، مما خلق وضع عسكري جديد يزاوج بين الجيش الوطني والجيش الخاص مُشكلا ما يعرف بالثنائية العسكرية.

غير أن هذا التدخل اللاشرعي لمثل هذه الشركات من شأنه أن يخلق وضعا فوضويا جديدا، بحيث تكون الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة مصدرا لانعدام الأمن في حد ذاته، فزيادة أسواق الأمن الخاص تؤدي إلى زيادة العنف نتيجة للخدمات الأمنية غير الرسمية التي تقدمها مقابل كسب مادي بحت، دون الأخذ بعين الاعتبار للمبادئ الأخلاقية والقانونية.

المشكلة البحثية:

تشير الأدبيات السياسية إلى أن الدولة لم تعد المحتكر الوحيد للقوة العسكرية، وهو ما عبر عنه البعض بمرحلة "العصور الوسطى الجديدة"، حيث التحدي الرئيسي يكمن في الاتجاه نحو السيطرة على الشركات الخاصة بما يغير طبيعة ومجال الحرب.

ورغم أن الحكومات بدت مترددة أو غير قادرة ماليا أو عملياتيًا على ترك سوق السلاح تعمل على سجيتها، لكن أصبح الدعم الميداني للمقاولين (القطاع الخاص) للعمليات، مكونا أساسيا من أجل نشر الجيوش الحديثة حول العالم واستدامتها، وتعد المنافسة ضمن قاعدة الصناعة الدفاعية أفضل الطرق لتلبية الاحتياجات الراهنة، رغم خطورة ذلك على العملية برمتها.

يدفعنا هذا السياق إلى طرح الإشكال التالي: **ما شكل ومستوى تأثير تنافسية القطاع الخاص على قاعدة الصناعة الدفاعية، وحجم ومكانة الدولة في الشؤون الاستراتيجية والأمنية؟**

حيث بالإمكان المراهنة على نمو القطاع الخاص ومختلف الشركاء في إدارة الشؤون العسكرية والاستراتيجية، من شأنه أن يجعل القطاع خاضعا للمنافسة، وإنهاء احتكار الدولة وحتى دورها الرقابي في ضبط توازناته، كما حدث في القضايا الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، التي تحررت كليا من سطوة الدولة.

يتمخض عن السؤال المركزي مجموعة من الأسئلة الفرعية نصيغ بعضها على النحو التالي:

- ما الفرق بين معضلتي الأمن والدفاع؟
- ما طبيعة الفواعل المسلحة من غير الدول؟
- ما هو تأثير القطاع الخاص على الشؤون الدفاعية؟
- ما هو واقع القطاع في المنطقة المغاربية؟

للإجابة عن الإشكال المطروح قمنا ببناء الفرضية العامة التالية:

إذا كانت المنافسة ضمن قاعدة الصناعة الدفاعية من أفضل الطرق لتلبية احتياجات الدولة وتخفيف ضغوطها المالية، فإنها تجعل القطاع الخاص يسيطر على بعض مجالات القطاع الدفاعي، مهمشا بذلك دور الدولة الرقابي.

تقوم منهجية البحث على توظيف المنهج الوصفي من خلال استطلاع البعد العسكري الذي يمثل أحد القطاعات الأمنية التي تحظى بأولوية بالغة، في المقابل يشهد ذات القطاع (العسكري) تحولات كبرى جديرة بالبحث، استدعت استحضار اقتراب الجماعة للوقوف على أهم الجماعات كالمليشيا والجماعات المسلحة والقطاع الخاص والتحولات مست بنية وهيكل وتفاعلات الشؤون العسكرية، الاستراتيجية والأمنية، وتناولها من وجهة نظر مقارنة بين الغرب والجنوب حيث ألقت بتبعاتها في كل مكان.

تتهيكل هذه الورقة العلمية في مجموعة من العناصر علاوة على مقدمة وخاتمة كما يلي:

- معضلة الأمن والدفاع.
- طبيعة الفواعل المسلحة من غير الدولة.
- تأثير القطاع الخاص على الشؤون الدفاعية.

- رهانات القطاع الخاص في هندسة السياسات الأمنية.
- دور القطاع الخاص في الشؤون الاستراتيجية والأمنية للدول المغاربية.

1. معضلة الأمن والدفاع

إن حدود العلاقة بين مفهومي الأمن والدفاع غير واضحة، باعتبار أن الهدف الأساسي من الدفاع هو تحقيق الأمن، وأن هذا الأخير يتطلب تعظيم القدرات الدفاعية للدول، هذا الطرح يعكس وجهة نظر الدراسات التقليدية التي تعتبر الدولة الوحدة المرجعية للأمن، والتي يكون الدفاع عنها من التهديدات الخارجية بواسطة القوة العسكرية، غير أن اتساع وتعميق المفهوم جعلنا نعاني من إشكالية تكمن في عدم القدرة على التفريق بين المفهومين.

2.1. مفهوم الأمن

يزاوج مفهوم الأمن بين الاتساع والمحدودية، التعقيد والبساطة.

أما من وجهة النظر العسكرية، فإن الأمن "هو مجموع الإجراءات والتدابير التي تضع القيادة والقوات في مأمن من المباغتة، وتسمح للقائد بالحصول على الفترة الزمنية اللازمة والمنطقة الأرضية الضرورية لإجراء المناورة التي يخطط لها ويصمم على تنفيذها"(حسن، 2007، صفحة 17).

كما يشير المفهوم نظريا وعمليا إلى: "السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها، بعيدا عن عوامل التهديد ومصادر الخطر"(علي، 2017، صفحة 12).

ويرتبط الأمن من وجهة نظر الدراسات الأمنية بغياب التهديدات على القيم المركزية الموجودة، أو الخوف من أن تتعرض هذه القيم للهجوم (حمدوش، 2008، صفحة 172)؛ على غرار قيم السيادة، البقاء والوحدة الوطنية.

وفقا لذلك فإن الأمن يعني غياب الخطر وعدم الشعور بالخوف، لانتفاء التهديدات التي تشكل خطرا على الدول أو الأفراد أو النظام الدولي.

2.2. مفهوم الدفاع

يشير الدفاع الوطني إلى نظام الحماية الذي تتولاه الدولة كمجموعة بشرية متضامنة تعبيرا عن إرادتها في الوجود والاستمرارية، فالدفاع يشكل جزءا من عناصر سياسية واقتصادية ودبلوماسية وعسكرية وغيرها، تتوفر لهذه المجموعات البشرية لتقوم بتأمين أمنها بنفسها، ويمكن توفير هذا الأمن عن طريق الدفاع العسكري، والدفاع المدني أو الدفاع غير العنيف (دي مونبريال و كيلين، 2011، صفحة 691).

ربط المنظر العسكري البروسي"**كارل فون كلاوزفيتس**"**Carl Von Clauswitz** الدفاع "بصد الهجوم في المعركة"، كما حدد القاموس التقني للتهديدات الأمنية الجديدة ذات المصطلح (الدفاع) بـــ "حماية الدول من الاعتداءات العسكرية المباشرة".

أما **"جاك آبانوماري" Jacques Abanomare** و**"دومينيك شارلييه داغرا" CharlierDagra Dominique** فاعتبرا أن متطلبات الدفاع تنصرف إلى "التحديد الدقيق للعدو الواجب مواجهته"، وتجسيده في "وجود عدو ومواجهة محددة ذات طابع عسكري" (لخضاري، 2015، صفحة 119).

يتجه هذا التعريف إلى ربط الدفاع بالشق العسكري والحرب بكل مقتضياتها، واعتبار الدفاع العسكري هو الوسيلة الأساسية لتوفير أمن الدولة وأركانها من أية اعتداءات خارجية.

لكن الأوضاع الدولية وما أنتجته من تغيير في المفاهيم والظواهر، جعلت مجال الدفاع أكثر اتساعا بحيث شمل أمورا غير عسكرية، لكن دون أن يبتعد عن الحرب والاستراتيجيا، إذ ما يزالا صلب السياسة الدفاعية للدول، فقد اعتبره**"باستيان إيروندیل" Bastian Irondel** "مجموع السياسات المنتهجة من الدولة من أجل التحضير للقيام بالحرب أو منع وقوعها".

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الجيوش الوطنية هي التي تُعنى بالقيام بمهمة الدفاع المسلح والسهر على تحقيقه، وهو ما أشارت إليه الموسوعة السياسية "تنظيم شؤون الدفاع الوطني في الدولة الحديثة لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الجيش الوطني"(لخضاري، 2015، صفحة 120).

2.3. العلاقة بين المفهومين

ارتبط مفهوم الأمن الوطني "بعسكرة الدول" لصيانة سيادتها وحماية حدودها الإقليمية في ظل الصراع على المصالح مع المنافسين، فكثيرا ما وفر مفهوم سيادة الدولة في الأمور الأمنية أساسا منطقيا لإيجاد نظم عسكرية قومية قوية، وبرر سياسات للميزانية تعلي شأن الدفاع على الرخاء الداخلي، وتشجيع التدابير التي تقيد بصورة حادة حقوق المواطنين وحرياتهم (نص تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع، 1995، صفحة 89)، فالأولوية تحقيق التفوق الاستراتيجي، ولو تحقق على حساب احترام الحقوق والحريات في المجتمعات.

إذن يعد الدفاع الوطني هو المسؤول عن الحفاظ على الدولة واستقلاليتها، واستمرارية مؤسساتها وحماية سيادتها ومواردها، وكذلك ضمان السلم والأمن لشعبها ومواجهة كل التهديدات المحيطة بها (تماثلية أو غير تماثلية)، والحفاظ على مصالحها في الساحة الدولية التي أصبحت أكثر تنافسية، سواء كانت هذه المصالح اقتصادية أو سياسية أو عسكرية أو حتى بيئية.

لا توجد بالضرورة علاقة متبادلة بين الدفاع واستخدام القوة المسلحة، لكن من الضروري استخدامها في الحالات القصوى وكحل أخير، إذ يصبح تطبيقه أساسيا لأية دولة لكي تتمكن من الدفاع عن نفسها ضد الاعتداءات الخارجية، باعتبار الدفاع هو النشاط الذي تم تطويره لضمان أمن وسيادة الدولة وسكانها (Artur, 2018).

فيما يخص العلاقة بين الأمن والدفاع فهي علاقة تلازمية ترابطية، فالأمن يعتبر أعلى مصلحة تسعى الدول للحفاظ عليها من خلال تسخير كل الإمكانات المادية والبشرية، أما الدفاع فهو شرط أساسي لاستمرار قدرة الدولة على الدفاع عن بقائها ووجودها، إذن فإن جوهر الأمن هو الدفاع، فالأمن يرتبط بالدفاع عندما يتعلق الأمر بحماية المصالح الاستراتيجية للدول من التهديدات الخارجية والمحافظة على سيادتها، بالمحصلة يستدعي الأمن الدفاع، والدفاع يقوم على تعظيم القوة لزيادة توفير الأمن (غربي، 2009).

ويشير **"باري بوزان"Barry Buzun** إلى أن نشر الإمكانيات العسكرية من طرف الدول يؤدي إلى نوعين من التهديد (بن عنتر، 2005، صفحة 21):

الأول: يأتي من الأسلحة نفسها ينجر عنها "معضلة الدفاع"، فمخاطر الدفاع أكثر ثقلا من التهديدات التي أوجدت سياساته لردعها أصلا.

الثاني: من حيث طبيعة الفواعل الدولية التي امتلكت تلك الأسلحة، وينجر عنها "معضلة القوة والأمن" ويصبح بالإمكان أن تعرض كلفة الدفاع (بهدف بناء القوة) الأمن نفسه كمطلب ملح إلى الخطر.

وتفاعل المعضلتين يؤكد البعد العسكري لمفهوم الأمن القومي، وهو ما يحدو بالدول لإتباع إحدى سياسات (أبو زيد، 2013، صفحة 74):

- هجومية تمثل تهديدا أو إكراها على الآخرين لصالح أمنها القومي.
- أو دفاعية كاستجابة أو رد فعل ضد بعض السياسات العنيفة من دول أخرى.

مع أنه ليس من السهل التمييز بين السلاح الهجومي والدفاعي، فالحالة هي التي تحدد خصائص السلاح، فهو من جهة وجد للحماية وتأمين الدولة من المخاطر، في الوقت ذاته قد يتحول إلى أداة تدميرية للآخرين (Roe, 2005, p. 9)، وإذا كان للهجوم فوائد حاسمة على الدفاع فهذا يؤدي حتما إلى تفاقم المعضلة الأمنية، فالأعداء المحتملين كل واحد يعتقد بأن أفضل طريقة للدفاع هي الهجوم، ومن ثم زيادة الشكوك للجانبين وزيادة سباق التسلح في القدرات العسكرية الهجومية.

كما اعتبر **"هانس مورغنثو"Hans Morgenthau** أن جوهر الأمن يمثل "المحافظة على الوجود المادي للدولة"، مما يعني الحد الأدنى من المصلحة الوطنية الذي يتجاوز حدود الحفاظ على القوة، إلى زيادتها وتعزيزه بمفهوم الدفاع، باعتباره الشكل المهيمن للقوة، والذي جعل الأمن موضوعا للدراسات الدفاعية والاستراتيجية.

غير أنه في الكثير من الأحيان يتم الفصل بين الأمن والدفاع، ذلك أن الدفاع يعتمد على الوسائل المادية والخطط الاستراتيجية المعقدة، ويتطور بمرور الزمان وتعدد التجارب والتفاعلات الدولية، أما الأمن فهو ذلك الإحساس بالابتعاد عن الخطر، وهو شعور يعيشه الفرد وهو مطمئن على حياته وسلامته وممتلكاته (غربي، 2009).

وفقا لذلك، فإن الدفاع يكون على مستوى خارجي من خلال تعبئة وحشد القوات المسلحة التي تمتلكها الدولة وتوجيهها نحو الاعتداءات الخارجية، من أجل توفير الأمن على المستوى الداخلي إذا ما تعلق الأمر بالشعب والموارد، لأن قوة الدولة التي تمتلكها للدفاع عن سيادتها تجعل الشعب يشعر بالأمن من التهديدات الخارجية، هذا الوضع يتطلب جيشا وطنيا قويا لتوفير الأمن والدفاع عن الدولة من التهديدات التماثلية.

غير أن تغير طبيعة التهديدات بحيث أصبحت لا تصدر عن دول بشكل رسمي كالإرهاب والجريمة المنظمة، وتغير مستوى النزاعات من كونها نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخل الدول، جعل من هذه الأخيرة تتراجع في أداء وظائفها الأمنية والعسكرية، لتفتح المجال لفواعل أخرى تغطي العجز الذي تعاني منه الدول.

3. طبيعة الفواعل المسلحة من غير الدولة

تتنوع وتتعدد الفواعل المسلحة من غير الدول، وهذا راجع لتغير طبيعة وخصائص الحروب بعد نهاية الحرب الباردة، حيث تراجع دور الدولة باعتبارها الوحدة الأساسية في تحقيق الأمن، لذلك أصبح للفواعل الأخرى من غير الدول دور ملحوظ في المجال الأمني والعسكري، مما أدى إلى خصخصة قطاع الأمن وبروز نوع جديد من الحروب، هدفها الأساسي حماية مصالح بعض الجماعات مثل الميليشيات وحركات التمرد والجماعات الاجرامية بدلا من الدول (محمد، 2019/2018، صفحة 28).

على إثر تراجع دور الدولة في تقديم خدمات الأمن داخليا والدفاع خارجيا، فإن هذه الدول وجدت نفسها من دون وسائل وإمكانات كافية لحماية نفسها وأقاليمها بشكل كاف ضد مختلف أشكال الفوضى، علاوة على أن نهاية الحرب الباردة جعلت من الدول تقلص نفقاتها في المجال الأمني والدفاعي إضافة إلى تخفيض عدد الموظفين الأمنيين الرسميين، والذي أسفر عن وجود عدد كبير من الرجال العسكريين ذوي الخبرات الأمنية العاطلين عن العمل، مما جعلهم يبحثون عن وظائف أمنية لدى حكومات أجنبية غير حكوماتهم تزامنا مع ظهور تهديدات أمنية جديدة وطارئة، مُشكِّلين ما يعرف "بالشركات الأمنية الخاصة".

ربط العديد من الباحثين تصاعد دور الفواعل المسلحة من غير الدول بافتراضات الليبرالية الجديدة، التي تتعلق باعتبارات مالية بحتة للدول، سعيا لتعظيم المكاسب، والعقلانية الاقتصادية، ولذلك فإن خصخصة الأمن يمكن فهمه على اعتبار أنه تحول نحو تسويق الأمن (محمد، 2019/2018، الصفحات 28-29).

هذه الاعتبارات البرغماتية سهلت عملية خصخصة الأمن أو ما يسمى "بسوق السلطة" للشركات الأمنية الخاصة، التي أصبحت شريكا مهما لا غنى عنه.

وفي ظل تزايد عدد الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، يرى **"ديفيد شيرر" DavidShearer** أن الفواعل الأمنية غير الدولاتية باستطاعتها ممارسة العمليات، بكل فعالية وكفاءة أكثر من الفواعل الأمنية الرسمية وهذا لأنها أكثر مرونة، كما أن بإمكانها استكمال تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول دون الحاجة إلى الأخذ بعين الاعتبار الرأي العام محليا وعالميا، علاوة على أنها تنظر للنزاعات المسلحة على أنها فرصة تجارية اقتصادية يمكن من خلالها تحقيق الربح والفوائد المادية.

من جهة ثانية يرى **"كين سيلفار شتاين" Ken Silver Stein** أن الاتجاه نحو خصخصة الأمن وتصاعد أدوار المتعاقدين يتسبب في تراجع سلطة ورقابة الدولة،كما يمكنه عرقلة مسارات التحول نحو الديمقراطية، ويعتبر أن المسؤوليات التي يجب أن تختص بها الحكومات، تصبح بيد مجموعة أمنية غير رسمية (محمد، 2019/2018، صفحة 30).

كما تم وأشرنا سابقا، فإن هذه الفواعل الأمنية الجديدة تتعدد وتتنوع، حيث نجد المرتزقة وهم أقدم جهة مسلحة غير رسمية برزت حتى قبل ظهور الجيوش النظامية، تمت الاستعانة بهم لتحقيق مصالح الملوك والباباوات في العصور الوسطى، والميلشيات والشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

3.1. المرتزقة:

يعرف المرتزقة على أنهم "الأشخاص الذين يتم تجنيدهم في النزاعات المسلحة بواسطة بلد ليس بلدهم الأصلي عادة، ويكون هدفهم الأساسي الكسب المادي"، ونتيجة للانتهاكات والخروق الكبيرة التي ارتكبها المرتزقة في مختلف بؤر التوتر والصراعات عبر العالم، فقد أدرجت أعمالهم ضمن الأفعال غير المشروعة والإجرامية، لذلك تسعى الشركات الأمنية والعسكرية الجديدة لنفي شبهة الارتزاق عنها، والتأكيد على أنها شركات تعمل وفق أطر قانونية مثل باقي الشركات العادية العاملة في أي قطاع من القطاعات.

لكن هناك من يرى أن الشركات الأمنية الخاصة ما هي إلا امتداد وتطور طبيعي لأعمال المرتزقة، وفي المقابل هناك من يرى أنه يوجد فرق واضح بين عمل المرتزقة وعمل الشركات الخاصة، التي تعتبر مثل باقي الشركات العاملة في السوق (حسن، 2007، الصفحات 18-19).

3.2. الشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

تعتبر تطورا حديثا للمرتزقة، ويطلق عليها عدة تسميات من بينها: شركات الحماية الأمنية أو المتعاقدون أو المقاولون الأمنيون وغيرها، ما انعكس على صعوبة إيجاد اتفاق مفاهيمي ومعرفي حولها,

من بين التصورات التي تعرف الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة تنظر لها بأنها شركات تقدم جميع أنواع المساعدة والتدريب في مجال الأمن والخدمات

الاستشارية، أي أنها تغطي الدعم اللوجيستي غير العسكري، كما تشمل حراس الأمن المسلحين والحراس العاملين في النشاطات العسكرية الدفاعية أو الهجومية، والنشاطات ذات الطبيعة الأمنية المتصلة بحالات النزاع المسلح أو في حالات ما بعد النزاع (عرسان و هواش، 2012، صفحة 492).

تظم هذه الشركات المرتزقة من جميع أنحاء العالم، تم توظيفهم في تلك الشركات لتأدية مهام قتالية، أو حربية، أو تجسسية أو لوجيستية وغيرها من المهام العسكرية والأمنية، حيث تأجر هذه الشركات قدراتها العسكرية، المادية والبشرية لمن يريد من حكومات ومؤسسات وشركات مالية وتجارية وشخصيات رسمية سياسية ومشاهير، مقابل أجر مالي متفق عليه، وغالبا ما يتم إبرام هذه العقود بسرية تامة ويجري التكتم بشدة على المهمة التي ينص عليها العقد.

ولكن ما يميز مرتزقة هذه الشركات أنهم مدربون تدريبا عسكريا عاليا، فمعظمهم ممن خدم سابقا في الوحدات الخاصة في جيوش بلدانهم قبل أن يستقيلوا منها، إضافة إلى تلك القدرات يتم إخضاعهم إلى تدريبات بدنية وعسكرية قاسية وعالية التقانة، في السلاح والأجهزة العسكرية الحديثة بعد انضمامهم لتلك الشركات (قدوري، 2011، صفحة 79).

3.3. الميليشيا:

تُعرف على أنها: "مجموعة شبه عسكرية غير مصرح لها بالنشاط من الناحية القانونية، تتشكل من المواطنين الذين يسلحون أنفسهم"، وقد عرفها **"برادلي تاتار"** على أنها "قوة قتال ليس لها ولاء للدولة"، على عكس الجيوش الوطنية التي تسيطر عليها الحكومة وتخضعها للرقابة.

وتعرف أيضا على أنها "قوة عسكرية من السكان المدنيين في بلد أو منطقة خاصة لدعم جيش نظامي في حالات الطوارئ" (حمدي، 2019، الصفحات 14-15).

وفقا لذلك فإن هذه الفواعل المسلحة من غير الدول تشترك في العناصر الأساسية التالية:

- أنها قوات مسلحة، غير نظامية، تنشط خارج الإطار الشرعي للدولة.
- لا تدين بالولاء لأية دولة.

غير أن الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة تختلف عن باقي الفواعل المسلحة الأخرى من غير الدولة في خمسة خصائص أساسية نذكرها في الآتي(ماكفيت):

- تسعى الشركات الأمنية الخاصة إلى الربح المادي أكثر من اهتمامها بالأهداف السياسية، ولكن هذا لا يعني أنها تتجاهل المصالح السياسية، تحديدا إذا كانت لها صلة بأجندة خارجية.
- تعتبر شركات متعددة الجنسيات تتخطى حدود الدول، تساهم في النظام المالي العالمي.

- تقوم بتقديم الخدمات الأمنية على أراضي أجنبية وليس في البيئات المحلية، وبالتالي فإن هذه الجيوش الخاصة تساهم في النظام الأمني العالمي.
- تعتمد على نشر القوة بطريقة عسكرية بدلا من إنفاذ القانون، والهدف من استخدام القوة هو إلحاق الهزيمة بالعدو أو ردعه عن طريق العنف المنظم أو غير المنظم، في حين يسعى القانون إلى كبح العنف للحفاظ على النظام، وهو ما يؤثر على بيئة عمل هذه الشركات.
- تستخدم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة القوة الفتاكة، بحيث يتحول الصراع المسلح إلى سلعة تدر عليها الأرباح المادية والمالية، لذلك تسعى لإدامة عمر الحروب واستمراريتها.

وبالتالي فإن طابع القتال الحديث أزال الفوارق العملياتية بين الجيش النظامي والجيوش الخاصة، نظرا لأن تصنيف القتال أصبح يستند إلى نوع الوظيفة بدلا من موقع المعركة.

4. تأثير القطاع الخاص على الشؤون الدفاعية

ينطوي قطاع الدفاع على شبكة معقدة من العلاقات بين القوات النظامية في القطاع العام، والروابط بين القوات النظامية وأجهزة الخدمة المدنية، وبين القطاع الخاص والأجهزة العسكرية والمدنية في القطاع العام، مما يعني أن هذا القطاع الخاص له دور مؤثر في السياسة الدفاعية للدول.

عهدت الكثير من الحكومات إلى القطاع الخاص تقديم العديد من الخدمات المهمة بما فيها التدريب، وبالتالي فإن دور القطاع في توليد القدرات العسكرية المطلوبة له هدف معين، عندما تختار الدول استخدام قواتها في العمليات، وعليه فإن التسليم بأن امتلاك قطاع كفء للصناعة الدفاعية يعد قدرة وطنية متعددة الأوجه، تسهم في تحقيق مفهوم القوة السياسية.

وللإشارة فمن المفيد التركيز على مجالين مترابطين ومتداخلين هما (هيدنكامب، 2014، صفحة 175):

أولا: الأنشطة التي تضطلع بها الصناعة ضمن مسارح العمليات، بالقرب من النقاط الحساسة للعمليات العسكرية.

ثانيا: الدور الذي تضطلع به القاعدة الصناعية في إعداد الجيوش للعمليات.

تعد المنافسة ضمن قاعدة الصناعة الدفاعية من أفضل الطرق لتلبية الاحتياجات الراهنة والمستقبلة على الصعيد الدفاعي، لكن في ظل وجود قدرات أو نظم كبيرة ذات درجة تقنية عالية، إذا علمنا أن تكلفة مواكبة التطورات التكنولوجية باهظة بالنسبة للشركات الدفاعية، ولذلك فإن الشركات التي تخسر المنافسة تُقصى غالبا من القطاع الدفاعي أو يتم دمجها مع الشركات الفائزة.

وتعد العقود الدفاعية الكبيرة شديدة الندرة إلى درجة أن الشركات كثيرا ما تواجه احتمالي الفوز أو المغادرة، وبالتالي فالاعتقاد بأن المنافسة تمثل قوة من أجل المصلحة العامة، وأن بإمكانها أن تخفف الضغوط المالية على المدى القصير في حالة المشروعات الدفاعية المتخصصة وكبيرة الحجم، إلا أنها – المنافسة- تؤدي إلى تبني سلوكيات غير عقلانية، وتجعل بعض الموردين يسيطرون على بعض مجالات القطاع الدفاعي، وعليه يجب على الحكومات أن تضع بالحسبان التأثيرات المحتملة لتلك المنافسة على هيكل السوق (هيدنكامب، 2014، الصفحات 177-178).

إذ أن سوق الصناعة الدفاعية الخاصة هي سوق احتكارية بالأساس أو سوق المشتري الواحد كما يصطلح عليها البعض، وليست سوقا حرة تعمل على سجيتها، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المحتكر الأول لها، سرعان ما تحولت إلى إشراك القطاع الخاص في حربي أفغانستان والعراق (ماكفيت).

يبرز دور القطاع الخاص في الشؤون الدفاعية أيضا من خلال ما يعرف بالتعهد أو الاستعانة بمصادر خارجية، والتي ترتبط بالسعي للحصول على كل من القيمة والكفاءة مقابل مدفوع مادي (المال)، فهناك العديد من مهام تطوير التدريب والمعدات والبنى التحتية والدعم اللوجيستي، والمعلومات التي جرت إحالتها إلى المنشآت التجارية، وهذا لما لها من مزايا أكبر لدافعي الضرائب والمقاتلين، مقارنة بما يمكن تحقيقه في القطاع العام.

غير أنه على الحكومات أن تتوخى الحذر من استمرارها في الاستعانة بالمصادر الخارجية التي تحفظ المرونة، إذ يمكن أن تتوقع أن يعرض عليها القطاع الخاص أسعارا مرتفعة، إذا ما أرادت إبرام عقود يمكن تقليص حجمها بسهولة أو التخلي عنها، وهذا نظرا للمخاطر التي يتعرض لها الموردون (هيدنكامب، 2014، صفحة 179).

وهناك بعض الحكومات التي تعهد العلوم والتكنولوجيا ونشاطات أبحاث التطوير، ضمن مجال القاعدة الصناعية وتوجه قرارات الاستثمار فيها إلى الشركات الكبرى، كما يوجد قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة الذي يتسم بقدر كبير من المرونة والابتكار والقدرات غير المستغلة، والتي من شأنها إحداث تحول في عملية المشتريات الدفاعية وتطوير القدرات، ولكن غالبا ما تدخل هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة السوق من خلال رعاية مقاولين رئيسيين أكبر حجما، لاسيما وأن قدرتها على التسويق والتصدير محدودة (هيدنكامب، 2014، صفحة 182).

وفقا لذلك ستبقى النشاطات العسكرية الأساسية المتمثلة في:

- القتال في الحروب.
- حفظ السلام وفرض السلام.
- عمليات مكافحة التمرد.
- عمليات مكافحة الإرهاب.

- تقديم المساعدات العسكرية للسلطات المدنية.

من الالتزامات التي يحتمل أن تبقى حكرا على الجيوش النظامية للدول، نظرا لحساسيتها المفرطة، في حين سيتم إسناد باقي الأنشطة من قبيل: صيانة منظومات الأسلحة وتطويرها، تكنولوجيا المعلومات وتنفيذها في الميدان العملياتي إلى القطاع الخاص للاضطلاع بها

لقد أصبح دعم المقاولين للعمليات مكونا أساسيا من أجل نشر واستدامة الجيوش الحديثة حول العالم، حيث يقدم المقاولون من القاعدة الصناعية الخدمات التجارية الميدانية وغير الهجومية لعمليات الانتشار في مجال دعم المعدات والأفراد، والحماية الثابتة والمتحركة.

وهناك العديد من الدول التي توجد فيها قاعدة صناعية راسخة، حيث تتعاقد مع شركات من أجل توفير خدمات ذات صلة مباشرة بالتأثير العملياتي، كالاستجواب والتحليل الاستخباراتي، وتشغيل المعدات العسكرية، والتدريب، والعمليات العسكرية الهجومية وغيرها، وكمثال على ذلك نجد شركة "كيوبيككوربورايشن" التي يتم الاستعانة بخدماتها في الولايات المتحدة الأمريكية، لتقديم التدريب العملياتي إلى قواتها المسلحة حول العالم كبديل جزئي عن نشر القوات الأمريكية.

غير أنه هناك بعض الدول التي تستعين بالمقاولين الذين يقومون ببعض الأدوار العملياتية غير الحركية كالمترجمين الذين يرافقون الدوريات، وهناك بعض المعدات المتخصصة كالطائرات من دون طيار والتي يشغلها أفراد ينتسبون لشركات تحت إشراف أفراد عسكريين (هيدنكامب، 2014، صفحة 185).

لقد أصبح القطاع الخاص مضاعف القوة في العمليات العسكرية المعاصرة، أو فرعا من فروع القوات المسلحة، حيث يُؤمِّن الاستدامة والربحية على مدى طويل لنماذجه التجارية في مجال دعم المقاولين للعمليات، التي أصبحت تعتبر جزءا من قطاعات الخدمات الأوسع نطاقا، خاصة في الأسواق الفرعية لدعم المعدات والأفراد.

لذلك ينبغي على الشركات الأمنية الخاصة أن تقدم منتجات وخدمات عالية الجودة، يمكن إدامتها في مسرح العمليات بتكاليف معقولة، والجهات المعنية بدعم المقاولين للعمليات في القطاعين العام والخاص على حد سواء (هيدنكامب، 2014، صفحة 190).

وفقا لذلك فإن تراجع الإنفاق العسكري الحكومي وتقليص أفراد الجيش الوطني، إضافة إلى المنافسة الحرة في السوق الدفاعية، إلى جانب التطور التكنولوجي، كلها شكلت حوافز لخصخصة الأمن وتصاعد دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، بحيث أصبحت هذه الأخيرة تضطلع بأدوار مؤثرة في الشؤون الدفاعية والأمنية.

كما أن مؤشرات الأمن في ظل الوعود بالسلام مقابل تنامي التوقعات من أن الحرمان وعدم المساواة المادية على الصعيد العالمي سوف تتراجع، بسبب توفير

موارد أكبر كانت في السابق موجهة لتغذية سباق التسلح، وتشير تقديرات منتصف تسعينات القرن الماضي إلى تراجع الإنفاق العسكري بنسبة ,63%، ومع ذلك لم يحدث تقدم ملموس على صعيد الإنفاق حول التنمية(Tickner, 1995, p. 180).

إذن ليس هناك ارتباط أو على الأقل غياب ما يدل على علاقة مؤكدة بين تراجع الإنفاق العسكري وتزايد الإنفاق على التنمية الإنسانية، رغم شعارات الوعد بالسلام التي بقيت حتى الآن مفرغة من محتواها في ظل الانفلات الحاصل في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية العالمية: كالتعليم، الصحة، التزود بالمياه، ووفيات الأطفال في ظل عالم تغمره الموارد، الثروة والتكنولوجيا.

5. رهانات القطاع الخاص في هندسة السياسات الأمنية

تعد طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة المعولمة غير الدولاتية والغامضة، والتي تنتج غالبا عن سعي أطراف فاعلة محلية إلى زيادة نفوذها من خلال تعزيز مصالحها الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، ولكن بقيامها بذلك فإنها تخلق ساحة للمصالح الوطنية والدولية المعقدة والمتنافسة، التي لم تكن موجودة أبدا على أرض الواقع خلال الحرب الباردة.

مما يفرض تحديات فريدة على الحكومات التي تختار التدخل وليس أمامها سوى أن تشمل فواعل أخرى غير دولاتية لمواجهة التحديات الأمنية المعقدة، فالدولة وجدت خيارها الاستراتيجي في الاستثمار في الأسواق الدفاعية النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية، في ظل قناعتها بعدم القدرة على مواكبة تكلفة التطورات التكنولوجية الباهظة للشركات الدفاعية؛ ومن أهم رهانات القطاع العسكري في المرحلة الراهنة وجهان:

أولا: العلاقات المدنية-العسكرية التي باتت من أساليب الحكم الديمقراطي، في ظل برهنة الدولة الديمقراطية على إبقاء السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية أو تحقيق التوازن بين الاثنين، وتشير تقديرات إلى انتقال عدد المدنيين المتخصصين العاملين في المؤسسة العسكرية من 10% منتصف القرن التاسع عشر ، إلى 80% مطلع الألفية الثالثة، بما يعني تراجع أطروحة "العسكريون هم فقط من يقومون بالتخطيط"، علاوة على الخدمات المدنية التي ما انفكت تضطلع بها المؤسسة العسكرية، خاصة زمن الأزمات.

ثانيا: دور القطاع الخاص في الصناعات العسكرية، حيث تعد المنافسة ضمن قاعدة الصناعة الدفاعية أفضل الطرق لتلبية الاحتياجات الراهنة، رغم أن الحكومات ما تزال تبدو غير قادرة ماليا أو عمليا على ترك السوق تعمل على سجيتها، نتيجة تراجع الميزانيات الدفاعية وتردد كثير من الساسة في نشر قوات ضمن مهام خارجية، لكن بدا الخيار الاستراتيجي الاستثمار في "الأسواق الدفاعية النامية" في الهند، البرازيل والسعودية.

وهو ما تسعى الشركات الأمنية الخاصة المراهنة عليه من خلال التأثير على زبائنها في إعادة تعريف "ماهية التهديد"، وكيف للتهديد أن ينتشر، وكيف يتم التعامل مع هذا التهديد، وبالتالي فإن هذه الفواعل مجبرة على إقناع زبائنها أن التهديد الذي تراه هذه الفواعل الخاصة هو تهديد فعلي ويجب التعامل معه على أنه مهم (محمد، 2019/2018، صفحة 31).

يعتبر نشاط الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة غير المقيد بقيود سياسية وقانونية يمنحها مرونة تجعلها تزاحم دور الدولة في حفظ الأمن أحيانا، ومصدرا يهدد الأمن القومي للدول أحيانا أخرى؛ حيث أن عملية الخصخصة تضعف من عملية المراقبة وتحمل المسؤولية، فالشركات الأمنية الخاصة مسؤولة فقط أمام حملة الأسهم، مما يجعل الحكومات تستعين بها للقيام بأعمال عسكرية لا تخضع للمساءلة من قبل الرأي العام أو الجهاز التشريعي، مما من شأنه أن يعزل الرأي العام عن العملية السياسية بما فيها السياسة الخارجية (حسن، 2007، صفحة 67).

إذ أن منازعة هذه الشركات اختصاصات الدولة يؤدي إلى خلق نوع من الاعتمادية، فهي تقوم بتوفير الأمن الذي تعجز السلطات المحلية عن توفيره، مما يؤدي إلى إضعاف قطاع الأمن الوطني، ومن جهة أخرى فإن العمل في مثل هذه الشركات يوفر دافعا للجذب المالي للأفراد حتى الذين يعملون في الجيوش الوطنية، لاسيما وأن بعض هذه الشركات مدرجة في قائمة أسواق الأسهم والسندات، وتحقق أرباحا لمستثمريها، الأمر الذي يجعل المجندين في قطاع الأمن الوطني يقدمون استقالتهم ويسعون للعمل في تلك الشركات.

من ناحية أخرى فإن سلوك هذه الشركات في مناطق النزاعات المسلحة يتحدد وفق منطق براغماتي، فأحيانا إطالة الصراع لا يكون في صالحها إذا ما حصلت على امتيازات استخراج الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى تصاعد عدم الاستقرار، ومن جهة أخرى لا يتم التعاقد مع هذه الشركات دائما من قبل فاعلين معترف بهم دوليا، وبالتالي قد يؤدي تعاقدها مع جماعات متطرفة أو عصابات إجرامية في بؤر الفوضى والصراعات المسلحة إلى إطالة عمر الصراعات والحروب (عمار، 2015، صفحة 3).

إن المدافعين عن القطاع الخاص يرون بأن الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في مجال القضايا الأمنية، هم أكثر كفاءة وفعالية من القطاع العام في إيجاد حلول ناجعة للتحديات الأمنية (ماكفيت)؛ غير أن المعارضين يرون في تزايد الاعتماد عليها يجعلها محل شبهات في بعض الأحيان، حيث ينسب إلى بعض الشركات ارتكاب الجرائم والانتهاكات بحق الإنسانية، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات ضدها في الدول المضيفة، على غرار ما حدث في العراق أين ارتكبت شركة "بلاك

ووتر" جرائم قتل بحق 17 مدنيا عراقيا، مما كلف الشركة غرامة مالية قيمتها 7,5 ملايين دولار (عمار، 2015، صفحة 3).

هناك العديد من المهام غير العسكرية التي يجب على الجيش القيام بها على المستوى العملياتي، ولكن من غير الممكن أن يقوم الجيش بكل هذه المهام لوحده، إلى جانب ذلك فإن المعرفة التي يحتاج إليها للتغلب على التهديدات غير التقليدية غالبا ما توجد في السوق التجارية فقط، والأهم من ذلك فإن فشل الجيش في فهم طبيعة تلك التهديدات يجعل من المرجح أن تبوء عملياته بالفشل.

من المرجح أن يحتاج الجيش إلى استخدام مقاولين للقيام بأعمال فعلية تتطلب مهارات خاصة، ولذلك يعتبر المقاولين مناسبين أكثر من استخدام الجنود المدربين تدريبا عاليا، حيث يعمل هؤلاء في مجال إعادة بناء المناطق المتضررة من النزاعات، وفي مجال تقديم الخدمات اللوجيستية والدعم الأساسي (كينزي، 2014، الصفحات 217-219).

إذن فإن عجز الجيش عن مواجهة التحديات الأمنية المستقبلية لوحده، جعل من الحكومات تتبنى نهجا مزدوجا يدمج أطرافا فاعلة غير حكومية، ذات معرفة متخصصة حول كيفية التعامل مع التحديات الأمنية التي تواجه الحكومة أيضا.

6. أي دور للقطاع الخاص في الشؤون الاستراتيجية والأمنية للدول المغاربية؟

تعاني الدول العربية بشكل عام والمغاربية خاصة من مشاكل خطيرة أدت إلى زيادة إنفاقها العسكري، الأمر الذي بات ينعكس سلبا على المالية الداخلية والخارجية وعلى جميع القطاعات الاقتصادية.

فالقطاع العسكري العربي في عموم الدول العربية يعد قطاعا مستهلكا لا منتجا، بينما تلجأ الدول في الغرب لرفع نفقاتها العسكرية لتحسين قدراتها التنافسية في مجال التسلح، قد يصل الأمر حد الدخول في حروب خارجية للترويج لها.

لذا أصبح من الضروري تقليص تلك النفقات العسكرية دون الحد من القدرات الأمنية والدفاعية، وتعد الدول المغاربية الثلاث (المغرب، الجزائر وليبيا) من بين أكبر الدول ذات النفقات العسكرية العالية مقارنة بباقي الدول العربية (علو، 2005).

ففي الوقت الذي فرض الحظر على الجزائر للتزود بالأسلحة نتيجة الأزمة الداخلية في التسعينات كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر نقطة تحول في تطبيع العلاقات الفرنسية-الجزائرية، التي تأتي كرد على الانتشار والتموقع الجيوسياسي الأمريكي الجديد في المنطقة المغاربية، وتوجس فرنسا من أنه يستهدف دولا فرنكوفونية واقعة تحت نفوذها.

وخلال النصف الأول من التسعينات كان المغرب المستفيد الأكبر من تصدير فائض السلاح الأمريكي، (طائرات حربية، دبابات، ومعدات مختلفة) بسعر موجه

لحلفاء أمريكا خارج الناتو والمغرب من بينهم، فكانت ترسانة المغرب غربية وأحدث من ترسانة الجزائر الروسية، التي مغزاها ليس قيادة المنطقة المغاربية لسباق تسلح لكن استجابة لعاملين (بن عنتر، 2005، صفحة 89):

- تحديث وتجديد المعدات العسكرية للبقاء على أهبة الاستعداد، ضد أي تهديد ولو بمستوى معقول.
- السعي للتزود بنظم تكنولوجية لمراقبة كل تحرك على الحدود.

ذات الموضوع يعد من أكثر الملفات غموضا وسرية لدى سلطات الدول المعنية (تحديدا الجزائر والمغرب)، فاقت 5,3 مليار دولار نفقات الجزائر، لتكون مطلع جانفي 2014 مقدرة بـــ20 مليار دولار، وقد أهلت هذه المعطيات الجزائر لاحتلال المركز الأول مغاربيا، الثاني إفريقيا (بعد جنوب إفريقيا) والتاسع عالميا من حيث حجم ميزانية الدفاع (Ammour, 2012, p. 6).

وقد تحولت أزمات المنطقة في مقدمتها القضية الصحراوية، علاوة على التهديدات الأمنية المتدفقة من الفناء الخلفي (منطقة الساحل والصحراء)، مطية لسباق تسلح محموم بين الجارين.

بالمحصلة يبدو هذا الحشد العسكري الكثيف اندفاعا إقليميا، بما يعني زيادة الأعباء، لكن يستحق الدور الإقليمي أن تقدم الدول التضحيات لأجله.

يعد ارتفاع النفقات العسكرية ناتجا عن التوترات السياسية والصراعات المسلحة الداخلية التي تعاني منها تلك الدول، مما يجعل هذا الضعف الذي تعاني منه الدول العربية بما فيها المغاربية، ونشاطها كبؤر أزمات يضعها في قلب الخطر الرأسمالي المطالب بتمدد الحروب، ولذلك فإن مخاطر شركات الجنود المرتزقة تهدد استقرار هذه الدول وتجدد أزماتها، ودائما ما تعزز الأنظمة الفاشلة هذا النوع من الصناعة، من خلال حرصها على جلب أجهزة أمنية خاصة تعمل على حمايتها وحماية مصالحها بشكل خاص، عوضا عن تعزيز القطاع الأمني للبلد بشكل عام (الحيص، 2016، صفحة 111).

ومع أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد رفعت من جاهزية القوات العسكرية في المنطقة المغاربية نتيجة التنسيق الأمني المشترك والدعم الغربي والأمريكي، غير أن التركيز على الجوانب التقنية يمكن أن ينعكس سلبا على أمن المواطن، لأن القطاع الأمني المعصرن من حيث التجهيزات والمعدات يجعل منه أكثر انتهاكا لحقوق الإنسان، مما يعني ضرورة الربط بين الفعالية والمهنية لأداء الوظيفة المتجددة خدمة للوطن والمواطن لا الحاكم وحاشيته (بن عنتر ع.، 2012، صفحة 4).

وعليه فإن الحديث عن إصلاح القطاع الأمني بمختلف فروعه ينطبق على إصلاح العدالة واستقلاليتها في سياق تسلطي، لأنهما يمثلان أهم أدوات السلطة في

الأنظمة غير الديمقراطية وإحدى أفرع الفساد فيها، إذ لا يمكن للتسلطية أن تنتج إلا عدالة فاسدة، وأجهزة أمنية وبالا على شعوبها خاضعة لأهواء الحكام ومصالحهم.

وبالتالي، فإن الجزء الأكبر من انعدام الاستقرار والأمن العربي بشكل عام والمغاربي بشكل خاص، يعود إلى نشاط هذه الجيوش الخاصة، مما أدى إلى ازدهار صناعتها برعاية الدول الكبرى ودعمها.

4.خاتمة:

على ضوء ما سبق نستنتج أن دور الفواعل الأمنية من غير الدول في تزايد مستمر، حيث تضطلع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بعدة وظائف لوجيستية وفنية واستخباراتية، بالإضافة إلى إشراكها في العمليات القتالية جنبا إلى جنب مع الجيوش النظامية للدول في بعض الحالات.

ويرجع تعاظم دور القطاع الخاص في الشؤون الدفاعية والأمنية إلى تقليص الدول لنفقاتها العسكرية بعد نهاية الحرب الباردة، والتكاليف الضخمة التي توجهها في المقابل من أجل إصلاح دفاعها وتطوير منظومتها الأمنية في ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، إضافة إلى طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة، التي تتميز بالطابع اللاتماثلي مما شكل تحديا أمنيا لدى الدول وجيوشها الوطنية، مما جعل سوق خصخصة الأمن ينتعش لاسيما في القرن الواحد والعشرين.

لكن رغم الخدمات التي يضفيها القطاع الخاص على الشؤون الاستراتيجية والأمنية، إلاّ أن دور الدولة في توفير الأمن وحماية ترابها الوطني والدفاع عن نفسها وعن مصالحها وشعوبها سيبقى محوريا، لاسيما في ظل الخروقات القانونية والأخلاقية التي ترتكبها بعض هذه الشركات في بؤر الصراع الدائم، بسبب أطماعها الربحية غير المحدودة، وفي كثير من الحالات تتملص من تحمل مسؤولياتها واللجوء للاستنجاد بالدولة .

أما الدول المغاربية فما تزال منظوماتها الدفاعية والعسكرية محكومة بهيمنة القطاع العام، وتمثل مسألة فتح المنافسة في القطاع أمام شركاء جدد لا يمثلون القطاع الحكومي بشكل مباشر، مسألة حساسة ومعقدة، بالنظر لسيل الأزمات الذي تغرق فيه المنطقة، علاوة على بقايا خلايا التطرف والإرهاب النائمة في كل إقليم من الأقاليم المغاربية.

قائمة المراجع:

- المؤلفات:

– تيري دي مونبريال وجان كيلين، موسوعة الاستراتيجيا، ترجمة: علي محمود مقلد، (لبنان: المؤسسة المجتمعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011)

– حمدي بشير علي، العنف المقدس: النفوذ الاقتصادي للميليشيات والأمن القومي، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019).

- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).
- علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية، (الجزائر: ابن النديم، 2017)
- كريستوفر كينزي، صعود المتعاقدين في حروب القرن الحادي والعشرين، في: الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين، (الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).
- منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين، التحديات،(لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)
- نص تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع، جيران في عالم واحد، ترجمة: مجموعة من المترجمين، سلسلة كتب عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995).
- هنري كهيد نكامب، دور القطاع الخاص في الشؤون الدفاعية التحديات والفرص للحكومات والشركات، في: الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين، (الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).
- Ann Tickner, Re-visioning security, In: International relations theory today, Ed :Ken Booth and Steve Smith ,(USA: the Pennsylvanian States University Press, 1995).
- Paul Roe, Ethnic violence and societal security dilemma ,(USA: Routledge Taylor and Francis group, 2005).

- الأطروحات:

- محمد الصالح جمال، دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 –قالمة، الجزائر، 2019/2018.

- المقالات:

- أحمد محمد أبو زيد، معضلة الأمن اليمني- الخليجي: دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات، المستقبل العربي، العدد 414، أوت 2013.
- حسن الحاج علي أحمد، خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، دراسات استراتيجية، العدد 123، 2007.
- خديجة عرسان وهواش شاهين، الشركات الأمنية الخاصة في ضوء القانون الدولي الإنساني، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 01، 2012.

- رضوى عمار، خصخصة الأمن: تصاعد دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الإقليم، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، 23 جوان 2015.
- زبير سلطان حميد قدوري، الشركات العسكرية الخاصة: مرتزقة في خدمة الحكومات، مجلة الفيصل، العددان 418/417، 2011.
- عبد العزيز الحيص، بلاك ووتر.. حروب بلا كلفة أخلاقية، مجلة الفيصل، العددان 473/ 474، مارس- أفريل 2016.
- عبد النور بن عنتر، إصلاح القطاع الأمني: ضرورة ديمقراطية، نشرية مجموعة الخبراء المغاربيين، عدد 08، سبتمبر 2012.
- Laurence Aida Ammour, Regional security cooperation in the Maghreb and sahel: Algeria's pivotal ambivalence, Africa security brief, N°18 ,February 2012.

- المداخلات:

- رياض حمدوش، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، 2008، جامعة منتوري قسنطينة1، الجزائر.

- مواقع الانترنيت:

- أحمد علو (2005)، المقاولون الجدد ومفهوم الصناعة العسكرية الخاصة، مجلة الجيش، قضايا معاصرة، العدد 239، متوفر على الرابط :

https://bit.ly/3FouDqT

- محمد غربي (2009)، من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن: حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط"، متوفر على الرابط:

https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-01-2009-dafatir/511-2013-05-02-10-48-57(11/11/2020)

- ماكفيت شون، عودة القرون الوسطى: من هم المرتزقة الجدد في صراعات العالم؟، عرض: مروة صبحي منتصر، متوفر على الرابط:

http://www.rsgleb.org/article.php?id=725&cid=21&catidval=0(11/11/2020)

- Artur Victoria (2018), About National Defence, Available at: https://www.researchgate.net/publication/329365580(11/11/2020)